دور الإستثمار الأجنبى المباشر فى المتغيرات الاقتصادية الكلية لأهم الدول العربية النفطية "دراسة حالة السعودية والامارات"

ياسر عبد الحميد عبد الراضى
أستاذ الاقتصاد الزراعى وعميد كلية الزراعة والموارد الطبيعية– جامعة أسوان

حسين حسن على أدم
أستاذ الاقتصاد الزراعى المساعد بكلية الزراعة
جامعة أسوان

جابر فهد عبد الرحمن العبدلى
طالب دكتوراة بمعهد البحوث والدراسات الافريقية
جامعة أسوان

الملخـــص:

تتمثل المشكلة في دراسة أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلى الاجمالي لدولتى السعودية والامارات خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، ومن ثم بيان مدى نجاح التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إليهما في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتستهدف الدراسة استعراضاً لواقع مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية لدولتى السعودية والامارات المتحدة من ناحية، واثر الاستثمارات الاجنبية على تحقيق النمو الاقتصادى من خلال مساهمتها الكبيرة وتاثيرها على الناتج المحلى الاجمالى للدول موضع الدراسة من ناحية أخرى، وتبين من النتائج البحثية، أن الامارات احتلت المركز الاول لمعدل النمو السنوى لاجمالى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة بحوالى ٣.٦٠% يليها السعودية بنحو ٣.٥٨% ، فى حين بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى المركز الاول فى السعودية بنحو ٠.٧٨%، تليها الامارات بنحو ٢.٧٦% خلال فترة الدراسة، أما **الإنفاق الحكومى** يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول فى الانفاق الحكومى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى يليها الامارات بنحو ٢٢.٥٤%، ٩.٧٤% لكل منها على التوالى خلال فترة الدراسة، وفيما يتعلق بمؤشر الانكشاف الاقتصادى ان الامارات احتلت المركز الاول بحوالى ١٤٠.٥٣%، يليها السعودية بنحو ٦٨.٧٢%، وفيما يتعلق بمعدل تغطية الصادرات للواردات احتلت السعودية المركز الاول بنحو ٢٢٥.٦٦% يليها الامارات بنحو ١٢٣.٩٧% خلال فترة الدراسة، أما الاستهلاك المحلى يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول لاهمية الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى بحوالى ٥٤.٧٣%، والامارات بنحو ٥٢.٤٦% خلال فترة الدراسة، أما الادخار المحلى، يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول لاهمية الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة بحوالى ٤٢.٠٣%، يليها الامارات بنحو ٣٨.٣٨% خلال فترة الدراسة، اما التضخم، فتبين ان السعودية احتلت المركز الاول بارتفاع معدل التضخم خلال فترة الدراسة بحوالى ١٠.٨٧%، تليها الامارات بنحو ٩.٨٨% خلال فترة الدراسة.

مما سبق اوصت الدراسة بما يلى:

١- تشجيع الاستثمار الأجنبي في مختلف القطاعات وبالتحديد في القطاعات ذات العلاقات الترابطية مع القطاعات الأخرى بغرض تعظيم المردود من هذه الاستثمارات، وكذلك في الأنشطة ذات القدرة التصديرية العالية، لتخفيف حدة الاعتماد على الإيرادات النفطية.

٢- إعطاء أولوية وميزات خاصة للاستثمار الصناعي مع التركيز على الاستثمارات القائمة على رأس المال وذلك لأنها تحقق عدة أهداف، منها استيعاب الفوائض المالية المحلية بالاشتراك مع رأس المال الأجنبي، التى يكون الطلب عليها متنام في الأسواق العالمية، والتقليل من تدفق العمالة الأجنبية التي أصبحت تشكل عبئا على قطاع الخدمات والعقارات والتركيبة السكانية.

٣- إيجاد خارطة استثمارية متكاملة تشكل قاعدة متينة للبيانات والمعلومات يستفيد المستثمر منها في اتخاذ قرار الاستثمار بما يضمن التوطين السليم للمشاريع الاستثمارية، وبناء قاعدة البيانات التي تتعلق بالاستثمارات، وإعداد قوائم استثمارية واضحة ومتكاملة، يتم تحديثها باستمرار في ضوء ما يطرأ من مستجدات. ويحدد فيها المناطق الجغرافية المخصصة للاستثمار مع نوع الاستثمار المطلوب.

٤- الاهتمام المتواصل بدعم قطاع التجارة الخارجية وخاصة قطاع التصدير وذلك لاستقطاب التدفقات اكبر من الاستثمارات الاجنبية المباشرة.

٥- الالتزام بسياسة واضحة وطويلة المدى بشأن تشجيع الاستثمارات الأجنبية، لتفادي التذبذبات الكبيرة التي شهدت الاستثمارات الأجنبية في بعض دول الخليج العربي خلال الفترة السابقة.

٦- العمل على توضيح الإجراءات والفرص الاستثمارية في السعودية والامارات عن طريق عقد الندوات والمؤتمرات الدولية، وإنشاء مكاتب فرعية للهيئة العامة للاستثمار في الدول ذات الشركات العالمية الكبرى

الكلمات المفتاحية: الإستثمار الأجنبى، المتغيرات الإقتصادية، الدول العربية النفطية

Abstract:

The problem is represented in the study of the effects of foreign direct investment on the growth of the gross domestic product of the countries of Saudi Arabia and the UAE during the period (2005-2017), and then showing the extent of the success of the foreign investment flows received by them in economic development and achieving economic stability. The study aims to review the reality of the investment climate and the investment environment of both countries Saudi Arabia and the United Arab Emirates, on the one hand, and the impact of foreign investment on achieving economic growth through its significant contribution and impact on the gross domestic product of the countries under study on the other hand.

The study recommended the following:

1- Encouraging foreign investment in various sectors, particularly in sectors that are related to other sectors, in order to maximize the returns from these investments, as well as in activities with high export capacity, to reduce dependence on oil revenues.

2- Giving priority and special features to industrial investment, with a focus on capital-based investments, because it achieves several goals, including absorbing domestic financial surpluses in conjunction with foreign capital, whose demand is growing in global markets, and reducing the flow of foreign labor that has become A burden on the services, real estate and demographics sector

3- Finding an integrated investment map that forms a solid base for data and information from which the investor can benefit in making the investment decision in a manner that ensures the proper localization of investment

projects, building a database that relates to investments, and preparing clear and integrated investment lists, which are constantly updated in light of new developments. It specifies the geographical areas designated for investment with the type of investment required.

4- Continuous interest in supporting the foreign trade sector, especially the export sector, in order to attract greater flows of foreign direct investment

5- Working to clarify investment procedures and opportunities in Saudi Arabia and the Emirates by holding international seminars and conferences, and establishing branch offices for the General Authority for Investment in countries with major international companies.

مقدمة:

تعد الاستثمارات الأجنبية أحدى روافد الاستثمار على مستوى الاقتصاد الكلي، وكانت الاستثمارات الأجنبية من أبرز العناصر التي ساهمت في التنمية الاقتصادية للعديد من دول العالم، فيؤدي الاستثمار الأجنبي دورا مهما في تفعيل التجارة العالمية اذ يوفر للمؤسسات التجارية أسواقا جديدة لتصريف منتجاتها بتسهيلات إنتاجية وبكلفة منخفضة وتكنولوجيا جديدة عن طريق التمويل للمنتجات والمهارات اللازمة لتفعيل الاقتصاد، فتتنافس الدول النامية والمتقدمة على حد سواء في جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر، وذلك بسبب مساهمته في تحقيق معدلات النمو المستهدفة من خلال دوره الإيجابي في سد فجوة بين المدخرات المحلية لتحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة، ويمكن للدولة المضيفة أن توفر للمستثمر الأجنبي الموارد لتدعيم التقنيات الحديثة ورأس المال ومناهج العمل فضلا عن التقنيات المؤسساتية ومهارات الإدارة، ومثل هذا الأمر يمكن أن يقدم دافعا قويا للتنمية الاقتصادية.

وتكون الأهمية الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية معتمدة على حجم تلك الاستثمارات وسرعة تدفقها وايضا على مدى استجابتها لكافة متطلبات النمو المتوازن

للقطاعات والأنشطة المختلفة داخل البلد فضلا عن مدى استعدادها للمساهمة في خلق جيل من الفنيين والإداريين المحليين القادرين للتعامل مع التقنيات المتقدمة مما يسهم في رفع قدرة الاقتصاد وخلق قاعدة إنتاجية ذاتية في المستقبل.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة في دراسة أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على نمو الناتج المحلى الاجمالي لدولتى السعودية والامارات خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، ومن ثم بيان مدى نجاح التدفقات الاستثمارية الأجنبية الواردة إليهما في التنمية الاقتصادية وتحقيق الاستقرار الاقتصادى.

أهداف الدراسة:

تستهدف الدراسة استعراضاً لواقع مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية لدولتى السعودية والامارات المتحدة من ناحية، واثر الاستثمارات الاجنبية على تحقيق النمو الاقتصادى من خلال مساهمتها الكبيرة وتاثيرها على الناتج المحلى الاجمالى للدول موضع الدراسة من ناحية أخرى.

الأسلوب البحثى:

اعتمدت الدراسة فى تحقيق اهدافها على المنهج التجريبى الذى يتضمن أولاً استخدام المنهج الوصفى التحليلى لبيان تطور الاستثمار الاجنبى فى الدولتين موضع الدراسة مع الناتج المحلى الاجمالى خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، فضلاً عن معرفة تأثير بعض المتغيرات الاقتصادية الاخرى كالانفاق الحكومى، الصادرات والواردات السلعية، الميزان التجارى، الاستهلاك المحلى، وقوة العمل التضخم، على الناتج المحلى الاجمالى، لامكانية استخدامهم فى عملية التنبؤ بالمناخ الامثل للاستثمار الاجنبى فى الدولتين موضع الدراسة.

مصادر البيانات:

اعتمدت الدراسة لانجازها على العديد من الادوات منها المراجع من كتب ومجالات ومذكرات وتقارير سواء كانت باللغة العربية والانجليزية، شبكة الانترنت للحصول على البيانات والدراسات الحديثة التى يتعذر ايجادها فى المكتبات، مثل التقارير الرسمية التي يصدرها المركز الوطني للإحصاء بدولتى السعودية والإمارات، صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، تقارير الاستثمار الاجنبى التابعة لمنظمة الامم المتحدة (UNCTAD)، تقارير منظمة الإسكوا.

النتائج البحثية:

أولاً: تطور الاستثمار الاجنبى المباشر فى الدول موضع الدراسة:

فيما يلى استعراضاً لواقع مناخ الاستثمار والبيئة الاستثمارية لدولتى السعودية والامارات المتحدة، والتى يمكن ان تؤثر على قرار الاستثمار، وعلى فرص نجاح المشروع الاستثمارى فى دولة ما أو قطاع معين، وتعد هذه الاوضاع والظروف عناصر متداخلة تؤثر وتتاثر ببعضها البعض، ومعظمها عناصر متاخلة متغيرة يخلق تفاعلها وتداعيها أوضاع جديدة بمعطيات مختلفة وتترجم محصلتها كعوامل جاذبة او طاردة لرأس المال.

– سياسات الاستثمار فى المملكة العربية السعودية:

يرتكز الاقتصاد السعودي على عوامل القوة لديه مدعوماً ببيئة تنافسية للأنشطة الاقتصادية كافة، فقد حقق في السنوات السبع الماضية زيادة في معدل النمو السنوي بلغ متوسطها ٤٪، وتعمل المملكة على تنويع اقتصادها بتوسعة أنشطة القطاع الخاص، إضافة إلى تحسين القدرة التنافسية، وبناء مجتمع نابض بالحياة يمثل إطاراً لرؤية المملكة ٢٠٣٠ وخريطة طريق نحو مستقبل مزدهر، وتبذل المملكة جهوداً جبارة في تطوير مناخ داعم ومحفز لبيئة الأعمال، حيث يتم اتخاذ تدابير جديدة تهدف إلى تسهيل القيام بالأعمال التجارية فالمملكة تلتزم التزاماً تاماً بتطوير بيئتها الاستثمارية.

أولاً: حوافز الاستثمار:

تعد المملكة العربية السعودية مكاناً مناسباً للاستثمار وممارسة الاعمال بما فيها من عوامل التحفيز لعل من أهمها:

١- توفر المرافق والخدمات باسعار منخفضة.

٢- توفر فرص التمويل الحكومى بتكاليف منخفضة.

٣- الدولة السابعة فى حجم اجمالى المدخرات المحلية فى العالم.

٤- من افضل ثمانى دول فى سياسة سعر تحويل العملة.

٥- هى اكبر سوق مالية فى الشرق الاوسط تمثل ٤٠% من الاسواق العربية.

٦- من اكبر الـ ٢٤ دولة فى العالم الاقل فى توفير القروض بتكاليف منخفضة فى السوق السعودى للتنمية الصناعية.

٧- من الدول الـ ٢٥ فى العالم فى اجمالى المدخرات النقدية مع مستوى الدخل، والقدرة الشرائية المرتفعة.

٨- السماح بترحيل الخسائر للسنوات المقبلة فيما يتعلق بضرائب الارباح.

٩- افضل ثلاث دول فى العالم من حيث تسجيل الملكية فى العالم فى ٢٠١٥.

١٠- لها اكبر رصيد استثمارى اجنبى فى العالم العربى منذ عدة سنوات وحتى الان.

١١- اكبر اقتصاد فى الشرق الاوسط بناتج محلى اجمالى تجاوز ٣٠٠ مليار دولار ومتوسط نسبة نمو ٦% خلال السنوات الثلاث الاخيرة.

١٢- هى من الدول الست الاقل فى ضرائب الشركات فى العالم وفقاً لتقرير IMD ، ومن الدول الخمس الاولى فى العالم وفقا لتقرير doing business.

١٣- لها اكبر احتياطى نفطى فى العالم يساوى ٢٦% ورابع احتياطى غاز طبيعى فى العالم.

١٤- يُعد سوق المال السعودي (تداول) أكبر سوق مالية في منطقتي الشرق الأوسط وتركيا، بقيمة سوقية تبلغ نحو٥٣٨ مليار دولار في عام ٢٠١٩ إضافة إلى الدين السائل العميق والأوراق المالية.

١٥- نفذت جهات سعودية عددًا من التنظيمات والمبادرات مثل تعديل المقاصة والتسوية إلى (T+2) التي تعني الفترة الزمنية الواقعة بين تنفيذ الصفقة وبين تسجيل انتقال ملكية الورقة المالية والسداد الفعلي لقيمة الصفقة التي تقدر بيومي عمل، إتاحة المساهمة في الاكتتاب في الطرح العام المحلي للمستثمرين المؤهلين، إطلاق «نمو» السوق الموازي الذي يمتاز بمتطلبات إدراج أقل ويعد منصة بديلة للشركات الراغبة بالإدراج، علمًا بأن الاستثمار في هذا السوق مخصص للمستثمرين المؤهلين فقط.

١٦- قادت الإصلاحات التنظيمية إلى إدراج سوق المال السعودي في مؤشر الأسواق الناشئة عبر انضمام سوق المال السعودي إلى مزودين عالميين للمؤشرات، ويُتوقع أن يولد هذا الانضمام ١٧ مليار دولا من تدفقات رأس المال السلبي و٤٠ مليار دولار من تدفقات رأس المال النشط بحلول عام ٢٠٢٠.

ثانياً: حوافز تنظيمية[٢]:

١- فى العام ٢٠٠٦ تاسست الهيئة العامة للاستثمار السعودى لتقديم العون للمستثمرين الاجانب، والتعجيل بتقديم الطلبات وتسجيل المشروعات وانهاء الاجراءات التنظيمية مع اصدار الموافقة على طلبات الاستثمار الاجنبى خلال ثلاثين يوماً من تقديم الطلبات الى الهيئة العامة للاستثمار السعودى.

٢- كفالة المساواة فى المزايا والحوافز والضمانات المقدمة للمستثمرين الاجانب.

٣- تمليك المستثمرين الاجانب ١٠٠% من ارض المشروع.

٤- لا قيود على اعادة تحويل راس المال.

٥- امكانية كفالة الموظفين الاجانب من طرف المستثمر الاجنبى.

ثالثاً: الحوافز المالية:

أ- اعفاء الدخل الفردى من الضرائب والضرائب على الشركات.

ب- امكانية ترحيل الخسائر فى بيان الميزانية العمومية لاجل غير مسمى.

ج- للمستثمرين الاجانب الحق فى الاستفادة من البرامج المالية الاقليمية والدولية منها، الصندوق العربى للتنمية الاقتصادية، برامج تمويل التجارة العربية، المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، البنك الاسلامى للتنمية[٣].

رابعاً: ضمانت الاستثمار الاجنبى:

١- حظر نزع الملكية للمشاريع الاستثمارية:

نصت المادة الحادية عشر من نظام الاستثمار الاجنبى على "انه لا يجوز مصادرة الاستثمارات التابعة للمستثمر الاجنبى كلاً او جزءاً، الا بحكم قضائى، كما لا يجوز نزع ملكيتها كلا او جزءاً الا للمصلحة العامة مقابل تعويض عادل وفقا للنظمة.

٢- حظر مصادرة اموال المشاريع الاستثمارية:

تقرر المادة الحادية عشر من نظام الاستثمار الاجنبى والفقرة الرابعة من المادة الثالثة من اللائحة التنفيذية لهذا النظام حظر المصادرة العامة للاموال، وان عقوبة المصادرة لا تكون الا بحكم قضائي.

٣- التحكيم لتسوية المنازعات:

انضمت السعودية الى العديد من الاتفاقيات متعددة الاطراف وفقا لاتفاقية المنشأة للمركز الدولى لتسوية منازعات الاستثمارات لعام ١٩٦٥، والتى تنص فى مقدمتها امكانية تسوية المنازعات الناشئة عن الاستثمارات الاجنبية خارج نطاق محاكم الدولة المضيفة، وذلك عن طريق التحكيم، ونظراً لكون التحكيم يتسم بسمات تجعله اكثر ملائمة لتسوية المنازعات التجارية الدولية عامة، ومنازعات الاستثمارات الاجنبية خاصة، وبالتالى فان المستثمرون الاجانب يفضلونه على غيره من وسائل تسوية المنازعات.

- سياسات الاستثمار فى الامارات المتحدة:

أولاً: الحوافز التشريعية للاستثمار الأجنبي المباشر:

منح المشرع الاتحادي في دولة الإمارات مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر، العديد من الحوافز الاستثمارية، والتي أطلق عليها اسم «مزايا مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر وهى:

١- معاملة شركات الاستثمار الأجنبي معاملة الشركات الوطنية:

وفقاً لنص المادة (٨/١)، من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨، تعامل شركات الاستثمار الأجنبي المرخصة وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون معاملة الشركات الوطنية في الحدود التي تجيزها التشريعات النافذة في الدولة، والاتفاقات الدولية التي تكون الدولة طرفاً فيها، ويترتب على ذلك التزام الدولة بعدم التمييز بين المستثمرين الأجانب والمستثمرين الوطنيين في الحقوق والواجبات المتصلة بالاستثمار، والمنصوص عليها في التشريعات النافذة في الدولة، والاتفاقات الدولية التي تكون دولة الإمارات طرفاً فيها، وهذه المساواة وإن كانت تمثل ميزة مهمة يمتاز بها الاستثمار الأجنبي المباشر داخل دولة الإمارات، وحافزا مهما يشجع المستثمرين الأجانب على الاستثمار في الإمارات، فإنها تعد في الوقت نفسه ضمانة مهمة للمستثمر الأجنبي بعدم تعرضه إلى معاملة تختلف عن المعاملة التي عامل بها غيره من المستثمرين الأجانب الآخرين.

٢- حرية تحويل الأموال:

منح المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨، لشركة الاستثمار الأجنبي حرية إجراء التحويلات المالية لعوائد مشروع الاستثمار خارج الدولة، وتشمل هذه العوائد الأرباح السنوية الصافية، وحصيلة تصفية الاستثمار، أو بيع المشروع أو جزء منه، وأيضا الأموال المتحصلة عن تسوية المنازعات المرتبطة بمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ويعد هذا الحق ميزة مهمة وضمانة ضرورية لأنها توفر للمستثمر الأجنبي حماية من خطر عدم القابلية للتحويل الذي يعد نوعا من المصادرة المحدودة.

٣- سرية المعلومات:

تتمتع شركات الاستثمار الأجنبي بمقتضى المرسوم بقانون اتحادي رقم١٩ لسنة ٢٠١٨، بضمان سرية معلوماتها الفنية، والاقتصادية، والمالية، وكذلك مبادراتها

الاستثمارية المقدمة للسلطة المختصة، أو سلطة الترخيص وفقاً لأحكام هذا المرسوم بقانون، وبما لا يتعارض مع التشريعات النافذة في الدولة، والاتفاقات الدولية التي تكون دولة الإمارات طرفا فيها، ويهدف المشرع الإماراتي من ضمان سرية معلومات وبيانات شركات الاستثمار الأجنبية طمأنة المستثمر الأجنبي، وعدم اضعاف المركز التنافسي للمشروع بتسريب معلومات مالية، أو اقتصادية، أو فنية عنه على نحو يضر بقدرته التنافسية في السوق المحلي، أو الأسواق الخارجية.

٤- حرية التوسع في المشروع وتعديل عقد التأسيس:

أجاز المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨، لشركة الاستثمار الأجنبي- بعد الحصول على موافقة كتابية من سلطة الترخيص، والسلطة المختصة، ووحدة الاستثمار، كل حسب اختصاصه، إدخال شريك، أو عدد من الشركاء، أو نقل ملكية الشركة إلى مستثمر جديد، أو تعديل عقد التأسيس أو النظام الأساسي، أو تغيير الشكل القانوني لشركة الاستثمار الأجنبي، كما يجوز للشركة أيضا الاستحواذ أو الاندماج.

٥- تيسيرات بشأن تسوية المنازعات:

ومن هذه التيسيرات ما تضمنه المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨، جواز تسوية الخلافات والمنازعات التي قد تنشأ عن مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر بكافة الوسائل البديلة لفض المنازعات، مثل التحكيم، والتسوية الودية، وذلك مع عدم الإخلال بالحق في التقاضي، ومن هذه التيسيرات أيضا النص في هذا المرسوم بقانون على إعطاء صفة الاستعجال لقضايا مشاريع الاستثمار الأجنبي المباشر عند نظرها أمام المحاكم المختصة في الدولة.

ثانياً: ضمانات حماية ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

منح المشرع الإماراتي في المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٩، مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر ضمانتين أساسيتين لحماية ملكية المشروع ضد المخاطر غير التجارية وهما:

١- حظر نزع ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

نص المشرع الاتحادي على هذه الضمانة لطمأنة المستثمرين الأجانب على استثماراتهم في مواجهة خطر نزع ملكية المشروع، فحظر نزع ملكية مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر– كليا أو جزئيا– إلا للمنفعة العامة، ومقابل تعويض عادل مقدر في تاريخ نزع الملكية.

٢– حظر مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

نظراً لأهمية ضمان عدم مصادرة أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر؛ فقد ورد النص على هذه الضمانة في القانون الإماراتي.

ثالثاً: ضمانات حماية نشاط مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

تتمثل ضمانات حماية نشاط المشروع التي وردت في المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٩، في حظر الحجز على أموال المشروع، وحظر تجميدها، وحظر التحفظ عليها، وحظر فرض الحراسة عليها، وحظر المساس بحق الانتفاع بالعقارات المخصصة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر، ومن أهم هذه الضمانات:

١– حظر الحجز على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقاً للمرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨، لا يجوز الحجز على أموال المشروع الاستثمار الأجنبي إلا بحكم قضائي وفقاً لأحكام التشريعات المعمول بها في الدولة، وهذه الضمانة تحمي مشروع الاستثمار الاجنبي المباشر من خطر الحجز الإداري الذي تملكه الجهات الإدارية فى الدولة، فتقوم بتوقيع الحجز الإدارى على أى شخص (طبيعي أو معنوي) عن طريق التنفيذ المباشر أو الحجز الجبرى باعتبار أن هذا امتياز للسلطة العامة.

٢– حظر تجميد أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

يقصد بتجميد الأموال، الحظر المؤقت على نقل الأموال أو تحويلها، أو تحريكها، أوتبديلها، أو التصرف فيها بأي شكل من الأشكال بقرار صادر من سلطة مختصة، وان هذا التجميد يعد خطراً يهدد المشروع الأجنبي، لذلك نص المشرع الاتحادي فى الفقرة الثالثة من المادة التاسعة من المرسوم بقانون رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨،

على عدم جواز تجميد أموال مشروع الاستثمار الأجنبي إلا إذا كان تنفيذا لحكم قضائي يقضي بالتجميد وفقا للتشريعات المعمول بها في دولة الإمارات.

٣- حظر التحفظ أوفرض الحراسة على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

وقد حظر المشرع الاتحادي الإماراتي التحفظ أو فرض الحراسة على أموال مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر إلا بناء على حكم قضائي.

٤- حظر المساس بحق الانتفاع بالعقارات المخصصة لمشروع الاستثمار الأجنبي المباشر:

وفقا لنص المادة (٩/٢)، من المرسوم بقانون اتحادي رقم ١٩ لسنة ٢٠١٨، لا يجوز إلغاء أو إيقاف أو تقييد حق مشروع الاستثمار الأجنبي المباشر في الانتفاع بالعقارات المخصصة له، ويفهم من هذه الضمانة أنه لا يجوز لسلطات الدولة أن تصدر قراراً بإلغاء أو ايقاف أو تقييد حق الانتفاع بالعقارات التي تتخذها الشركة مقراً لمزاولة نشاطها وإدارتها، إذ إن ذلك قد يؤدي إلى تعطيل نشاط الشركة والحد من قدرتها على ممارسة نشاطها، ومع ذلك فإنه يجوز للسلطات المختصة القيام بأي تصرف مما سبق حال مخالفة الشركة لشروط الترخيص.

ثانياً: المؤشرات الاقتصادية الكلية:

يلقى الضوء فى هذا الجزء بيان لاثر الاستثمار الاجنبى المباشر(FDI) من عدمه على بعض المؤشرات الاقتصادية للدولتين موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧).

١- الناتج المحلى الاجمالى:

أ- المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الجدول رقم (١)، ان متوسط الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٥٧٥.٩٦ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٣٢٨.٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٧٥٦.٣٥ مليار دولار عام ٢٠١٤، بمقدار بلغ نحو ٤٢٧.٨٩ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو

١٣٠.٢٧% عن عام ٢٠٠٥ ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢)، أن حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٣٣.٢٥١ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٥.٧٧% من متوسط اجمالى حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٧٢ ، أى أن حوالى ٧٢% من التغيرات الحادثة فى حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وفيما يتعلق بمعدل النمو للناتج المحلى الاجمالى: كما تشير بيانات الجدول رقم (١)، ان متوسط معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٣.٥٨% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو (٢.٠٦%) عام ٢٠٠٩، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٠% عام ٢٠١١، بمقدار بلغ نحو ٧.٩٤%، وبنسبة بلغت نحو ٣٨٥.٤٣% عن عام ٢٠٠٩، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بمعدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى: كما تشير بيانات الجدول رقم (١)، ان متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٠.٧٨% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو (٠.٠٧%) عام ٢٠٠٦، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٦.٧٠% عام ٢٠١١ ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل نمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (١)، ان متوسط الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات المتحدة نحو ٣٢٥.٤٥ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٨٠.٦٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٤٠٣.١٤ مليار دولار عام ٢٠١٤، بمقدار بلغ نحو ٢٢٢.٥٢ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ١٢٣.١٩% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢)، أن حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١٤.٧١٩ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٤.٥٢% من متوسط اجمالى حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٩ ، أى أن حوالى ٦٩% من التغيرات الحادثة فى حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠١ ، كما تشير بيانات الجدول رقم (١)، ان متوسط معدل النمو للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات نحو ٣.٦٠% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو (٥.٢٤%) عام ٢٠٠٩، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٩.٨٤% عام ٢٠٠٦، بمقدار بلغ نحو ٤.٦%، وبنسبة بلغت نحو ٨٧.٧٨% عن عام ٢٠٠٩ ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للامارات المتحدة خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور معدل النمو لحجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات المتحدة خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بمعدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى: كما تشير بيانات الجدول رقم (١)، ان متوسط معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات نحو (٢.٧٦%) خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو (١٥.١٥%) عام ٢٠٠٩، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٤.٥٥% عام ٢٠١٥ ، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل نمو نصيب الفرد من الناتج

المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢)، أن معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٠.٢٨٣%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ١٠.٢٥% من متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٢٩، أى أن حوالى ٢٩% من التغيرات الحادثة فى تطور معدل النمو لنصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى للامارات، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

جدول رقم (١): تطور الناتج المحلى الاجمالى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية			الامارات		
	الناتج الحدى الاجمالى	معدل النمو فى الناتج الحدى الاجمالى%	معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى%	الناتج الحدى الاجمالى	معدل النمو فى الناتج الحدى الاجمالى%	معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى%
٢٠٠٥	٣٢٨.٤٦	٥.٥٧	٢.٥٤	١٨٠.٦٢	٤.٨٦	٧.٠٢-
٢٠٠٦	٣٦٧.٩٠	٢.٧٩	٠.٠٧-	٢٢٢.١٢	٩.٨٤	٤.٩٢-
٢٠٠٧	٤١٥.٩٦	١.٨٥	٠.٩٣-	٢٥٧.٩٢	٣.١٨	١١.٣٥-
٢٠٠٨	٥١٩.٨٠	٦.٢٥	٣.٣٦	٣١٥.٤٨	٣.١٠	١٠.٢١-
٢٠٠٩	٤٢٩.١٠	٢.٠٦-	٤.٧٩-	٣٥٣.٥٥	٥.٢٤-	١٥.١٥-
٢٠١٠	٥٢٨.٢١	٥.٤٠	٢.٠١	٢٨٩.٧٩	١.٦٠	٥.٩١-
٢٠١١	٦٧١.٢٤	١٠.٠٠	٦.٧٠	٣٥٠.٦٧	٦.٩٣	٢.١٩
٢٠١٢	٧٣٥.٩٨	٥.٤١	٢.٢٠	٣٧٤.٥٩	٤.٤٨	٢.٢٦
٢٠١٣	٧٤٦.٦٥	٢.٧٠	٠.٣٧-	٣٩٠.١١	٥.٠٥	٤.٤١
٢٠١٤	٧٥٦.٣٥	٣.٦٥	٠.٧٥	٤٠٣.١٤	٤.٢٨	٤.١٠
٢٠١٥	٦٥٤.٢٧	٤.١١	١.٤٨	٣٥٨.١٣	٥.١١	٤.٥٥
٢٠١٦	٦٤٤.٩٤	١.٦٧	٠.٦٠-	٣٥٧.٠٥	٣.٠٦	١.٩٨
٢٠١٧	٦٨٨.٥٩	٠.٧٤-	٢.١٧-	٣٧٧.٧٠	٠.٤٩	٠.٨٥-
المتوسط	٥٧٥.٩٦	٣.٥٨	٠.٧٨	٣٢٥.٤٥	٣.٦٠	٢.٧٦-

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

مما سبق يتضح ان الامارات احتلت المركز الاول لمعدل النمو السنوى لاجمالى الناتج المحلى خلال فترة الدراسة بحوالى ٣.٦٠% يليها السعودية بنحو ٣.٥٨% ، فى حين بلغ معدل نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى المركز الاول فى السعودية بنحو ٠.٧٨%، تليها الامارات بنحو ٢.٧٦% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلى الاجمالى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	الناتج المحلى الاجمالى	ص^ر = ٣٤٣.١٩٨ + ٣٣.٢٥١ س ر (٥.٤٠٢)**	٥٧٥.٩٦	٣٣.٢٥١	٥.٧٧	٢٩.١٨**	٠.٧٢
	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ر = ٥.٠٤٥ – ٠.١٧٨ س ر (-٠.٨٥٥)	٣.٥٨	–	–	٠.٧٣	٠.٠٦
	معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى%	ص^ر = ٢.١١٧ – ٠.٠٩٣ س ر (-٠.٩٢٣)	٠.٧٨	–	–	٠.٣٨	٠.٠٣
الامارات	الناتج المحلى الاجمالى	ص^ر = ٢٢٢.٤١٨ + ١٤.٧١٩ س ر (٥.٠٥٠)**	٣٢٥.٤٥	١٤.٧١٩	٤.٥٢	٢٥.٥٠**	٠.٦٩
	معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ر = ٥.٣٧٨ – ٠.١٩٧ س ر (-١.٠١٦)	٣.٦٠	–	–	١.٠٣	٠.٠٩
	معدل النمو فى نصيب الفرد من الناتج المحلى الاجمالى	ص^ر = -٠.٤٨١ + ٢٨.٣ س ر (٢.٤٣٦)	-٢.٧٦	٠.٢٨٣	١٠.٢٥	٥.٩٣*	٠.٢٩

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (١).**

٢- الإنفاق الحكومى:

أ- المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الجدول رقم (٣)، ان متوسط الانفاق الحكومى بلغ فى السعودية نحو ١٣١.٣٠ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٧٠.٩٠

مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٩٧.١١ مليار دولار عام ٢٠١٤، بمقدار بلغ نحو ١٢٦.٢١ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ١٧٨.٠١% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور حجم الانفاق الحكومى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٤)، أن حجم الانفاق الحكومى للسعودية قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٣٣.٢٥١ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٥.٧٧% من متوسط اجمالى حجم الانفاق الحكومى خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٧٢ ، أى أن حوالى ٧٢% من التغيرات الحادثة فى الانفاق الحكومى للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

كما تشير بيانات الجدول رقم (٣)، ان متوسط الاهمية النسبية للانفاق الحكومى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٢٢.٥٤% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٧.٧٠% عام ٢٠٠٨، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٣٠% عام ٢٠١٥، بمقدار بلغ نحو ١٢.٣%، وبنسبة بلغت نحو ٦٩.٤٩% عن عام ٢٠٠٨، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل نمو الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٤)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية معدل النمو لحجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (٣)، ان متوسط الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات المتحدة نحو ٣٢.٧٠ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٤.٢٢ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٥٢.٦٠ مليار دولار عام ٢٠١٧، بمقدار بلغ نحو ٣٨.٣٨ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٢٦٩.٩٠% عن عام ٢٠٠٥.

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الانفاق الحكومى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٤)، أن حجم الانفاق الحكومى للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١٤.٧١٩ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٤.٥٢% من متوسط اجمالى الانفاق الحكومى للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٩ ، أى أن حوالى ٦٩% من التغيرات الحادثة فى الانفاق الحكومى للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١

جدول رقم (٣): تطور الانفاق الحكومى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الانفاق الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى %	الامارات	الانفاق الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى %
٢٠٠٥	٧٠.٩٠	٢١.٥٩	١٤.٢٢	٧.٨٧
٢٠٠٦	٨٣.٠٧	٢٢.٥٨	١٥.٣٧	٦.٩٢
٢٠٠٧	٨٥.٩٥	٢٠.٦٦	١٧.٣٦	٦.٧٣
٢٠٠٨	٩٢.٠٣	١٧.٧٠	٢٣.٠٢	٧.٣٠
٢٠٠٩	٩٥.٢٠	٢٢.١٩	٢٥.٩٥	٧.٣٤
٢٠١٠	١٠٦.٧١	٢٠.٢٠	٢٩.٠٧	١٠.٠٣
٢٠١١	١٣٠.١٥	١٩.٣٩	٣٤.٩٠	٩.٩٥
٢٠١٢	١٤٦.٩٨	١٩.٩٧	٣٦.٤٥	٩.٧٣
٢٠١٣	١٦٧.٦١	٢٢.٤٥	٤٢.٨٥	١٠.٩٨
٢٠١٤	١٩٧.١١	٢٦.٠٦	٤٤.٠٧	١٠.٩٣
٢٠١٥	١٩٦.٣٠	٣٠.٠٠	٤٤.٥١	١٢.٤٣
٢٠١٦	١٦٦.٥٧	٢٥.٨٣	٤٤.٧٣	١٢.٥٣
٢٠١٧	١٦٨.٢٦	٢٤.٤٤	٥٢.٦٠	١٣.٩٣
المتوسط	١٣١.٣٠	٢٢.٥٤	٣٢.٧٠	٩.٧٤

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

كما تشير بيانات الجدول رقم (٣)، ان متوسط معدل النمو للانفاق الحكومى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات نحو ٩.٧٤% خلال الفترة (٢٠٠٥-

٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٦.٧٣% عام ٢٠٠٧، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٣.٩٣% عام ٢٠١٧، بمقدار بلغ نحو ٤.١٩%، وبنسبة بلغت نحو ٤٣.٠١% عن عام ٢٠٠٧، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل الانفاق الحكومى الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات المتحدة خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٤)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية معدل النمو لحجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات المتحدة خلال فترة الدراسة.

مما سبق يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول فى الانفاق الحكومى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى يليها الامارات بنحو ٢٢.٥٤%، ٩.٧٤% لكل منها على التوالى خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٤): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الانفاق الحكومى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧).

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	الانفاق الحكومى	ص^ر = ٣٤٣.١٩٨ + ٣٣.٢٥١ سر (٥.٤٠٢)**	٥٧٥.٩٦	٣٣.٢٥١	٥.٧٧	٢٩.١٨**	٠.٧٢
	الانفاق الحكومى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى %	ص^ر = ٥.٠٤٥ – ٠.١٧٨ سر (-٠.٨٥٥)	٣.٥٨	–	–	٠.٧٣	٠.٠٦
الامارات	الانفاق الحكومى	ص^ر = ٢٢٢.٤١٨ + ١٤.٧١٩ سر (٥.٠٥٠)**	٣٢٥.٤٥	١٤.٧١٩	٤.٥٢	٢٥.٥٠**	٠.٦٩
	الانفاق الحكومى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى %	ص^ر = ٥.٣٧٨ – ٠.١٩٧ سر (-١.٠١٦)	٣.٦٠	–	–	١.٠٣	٠.٠٩

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (٣).**

٣- الصادرات السلعية:

أ- المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الجدول رقم (٥)، ان متوسط قيمة الصادرات السلعية بلغ فى السعودية نحو ٢٦٦.٣٦ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ

نحو ١٨٠.٧١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٣٨٨.٤٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، بمقدار بلغ نحو ٢٠٧.٦٩ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ١١٤.٩٢% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات السلعية للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٦)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور فيمة الصادرات السلعية خلال فترة الدراسة بالسعودية.

وفيما يتعلق بنسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلى: والتى تعبر عن مساهمة الصادرات السلعية فى حجم النشاط الاقتصادى، وابراز أهمية دور السلع المصدرة فى دفع عجلة النشاط الاقتصادى، فكلما كانت نسبة الصادرات الى الناتج المحلى الاجمالى كبيرة، كلما كانت درجة اعتماد النشاط الاقتصادى للدولة على الخارج عالية، وتشير بيانات الجدول رقم (٥)، ان متوسط الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٤٧.٣٦% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٢٨.٤٦% عام ٢٠١٦، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٦٠.٣٠% عام ٢٠٠٨، بمقدار بلغ نحو ٣١.٨٤%، وبنسبة بلغت نحو ١١١.٨٧% عن عام ٢٠٠٨، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لمتوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٦)، أن متوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٢.٢٥٥%، بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٤.٧٦% من متوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٨، أى أن حوالى ٦٨% من التغيرات الحادثة فى متوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (٥)، ان متوسط قيمة الصادرات السلعية بلغ فى الامارات نحو ٢٥٧.٦٥ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١١٧.٧٩ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٣٧٤.٢١ مليار دولار عام ٢٠١٣، بمقدار بلغ نحو ٢٥٦.٤٢ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٢١٧.٦٩% عن عام ٢٠١٣، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الصادرات السلعية للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٦)، أن متوسط قيمة الصادرات السلعية للامارات خلال فترة الدراسة قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١٨.١٩٤ مليار دولار، بمعدل منزايد بلغ نحو ٧.٠٦% من متوسط قيمة الصادرات السلعية للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٧، أى أن حوالى ٦٧% من التغيرات الحادثة فى متوسط قيمة الصادرات السلعية للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠١.

وفيما يتعلق بنسبة الصادرات السلعية الى الناتج المحلى: تشير بيانات الجدول رقم (٥)، ان متوسط قيمة الصادرات السلعية بلغ فى الامارات نحو ٧٧.٥٨% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٥٤.٢٥% عام ٢٠٠٩، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٩٦.٠٣% عام ٢٠١٢، بمقدار بلغ نحو ٣٨.٧٨%، وبنسبة بلغت نحو ٧٧.٠١% عن عام ٢٠١٢، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لمتوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٦)، أن متوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٢.٢٤٩%، بمعدل تزايد سنوى بلغ نحو ٢.٨٩% من متوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٤٧ ، أى أن حوالى ٤٧% من التغيرات الحادثة فى متوسط قيمة الصادرات السلعية الى حجم الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة

الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

جدول رقم (٥): تطور الصادرات السلعية فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %	الامارات	الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %
٢٠٠٥	١٨٠.٧١	٥٥.٠٢	١١٧.٧٩	٦٥.٢١
٢٠٠٦	٢١١.٣١	٥٧.٤٤	١٤٥.٥٩	٦٥.٥٥
٢٠٠٧	٢٣٣.٣٣	٥٦.٠٩	١٧٨.٦٣	٦٩.٢٦
٢٠٠٨	٣١٣.٤٦	٦٠.٣٠	٢١٣.٥٤	٦٧.٦٩
٢٠٠٩	١٩٢.٣١	٤٤.٨٢	١٩١.٨٠	٥٤.٢٥
٢٠١٠	٢٥١.١٤	٤٧.٥٥	٢١٣.٥٤	٧٣.٦٩
٢٠١١	٣٦٤.٧٠	٥٤.٣٣	٣٠٢.٠٤	٨٦.١٣
٢٠١٢	٣٨٨.٤٠	٥٢.٧٧	٣٥٩.٧٣	٩٦.٠٣
٢٠١٣	٣٧٥.٨٧	٥٠.٣٤	٣٧٤.٢١	٩٥.٩٢
٢٠١٤	٣٤٢.٤٣	٤٥.٢٧	٣٤٣.٠٤	٨٥.٠٩
٢٠١٥	٢٠٣.٥٥	٣١.١١	٣٠٠.٥٠	٨٣.٩١
٢٠١٦	١٨٣.٥٨	٢٨.٤٦	٢٩٥.٠٠	٨٢.٦٢
٢٠١٧	٢٢١.٨٤	٣٢.٢٢	٣١٤.٠٠	٨٣.١٣
المتوسط	٢٦٦.٣٦	٤٧.٣٦	٢٥٧.٦٥	٧٧.٥٨

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

مما سبق يتضح ان الامارات احتلت المركز الاول لمتوسط قيمة الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة بلغ حوالى ٧٧.٥٨% من حيث مساهمة الصادرات السلعية فى حجم النشاط الاقتصادى لها، يليها كلا من السعودية بنحو ٤٧.٣٦%خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٦): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الصادرات السلعية فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	الصادرات السلعية	ص^م = ٢٤٤.٠.٣٧ + ٣.١٨٨ سم (٠.٥٢٩)	٢٦٦.٣٦	–	–	٠.٢٨	٠.٠٣
	الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^م = ٦٣.١٥٠ – ٢.٢٥٥ سم (-٤.٨٨٧)**	٤٧.٣٦	٢.٢٥٥	٤.٧٦	٢٣.٨٨**	٠.٦٨
الامارات	الصادرات السلعية	ص^م = ١٣٠.٢٨٩ + ١٨.١٩٤ سم (٥.٠٤٧)**	٢٥٧.٦٥	١٨.١٩٤	٧.٠٦	٢٥.٤٧**	٠.٦٧
	الصادرات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^م = ٦١.٨٣١ + ٢.٢٤٩ سم (٣.١٧٣)**	٧٧.٥٨	٢.٢٤٩	٢.٨٩	١٠.٠٦**	٠.٤٧

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (٥).**

٤- الواردات السلعية:

أ- المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الجدول رقم (٧)، ان متوسط الواردات السلعية بلغ فى السعودية نحو ١٢٤.٢٧ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٥٩.٤٦ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٧٤.٦٨ مليار دولار عام ٢٠١٥، بمقدار بلغ نحو ١١٥.٢٢ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ١٩٣.٧٧% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات السلعية للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٨)، أن قيمة الواردات السلعية للسعودية قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٨.٢٩٧ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٦.٦٨% من متوسط قيمة الواردات السلعية للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٧١ ، أى أن حوالى ٧١% من التغيرات الحادثة فى قيمة الواردات السلعية للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى

العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وفيما يتعلق بنسبة الواردات السلعية الى الناتج المحلى: التى توضح مدى اسهام الواردات فى تلبية الطلب الكلى أى انها تعكس مدى الاعتماد على الخارج فى تلبية الطلب المحلى، بمعنى ان هذا المؤشر يعكس حجم النشاط الاقتصادى الدولى الموجه الى السوق المحلى، وتشير بيانات الجدول رقم (٧)، ان متوسط قيمة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٢١.٣٦% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٨.١٠% عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٢٦.٧٠% عام ٢٠١٥، بمقدار بلغ نحو ٨.٦% ، وبنسبة بلغت نحو ٤٧.٥١% عن عام ٢٠١٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات السلعية للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٨)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر لتطور قيمة الواردات السلعية للسعودية خلال فترة الدراسة.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (٧)، ان متوسط قيمة الواردات السلعية بلغ فى الامارات نحو ٢٠٩.٨٠ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٨٤.٦٥ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٢٧٦.٠٢ مليار دولار عام ٢٠١٤، بمقدار بلغ نحو ١٩١.٣٧ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٢٢٦.٠٧% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات السلعية للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٨)، أن قيمة الواردات السلعية للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١٥.٩٥٥ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٧.٦٠% من متوسط قيمة الواردات السلعية للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٨٤ ، أى أن حوالى ٨٤% من التغيرات الحادثة فى قيمة الواردات السلعية للامارات خلال فترة الدراسة،

ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

جدول رقم (٧): تطور الواردات السلعية فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %	الامارات	الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %
٢٠٠٥	٥٩.٤٦	١٨.١٠	٨٤.٦٥	٤٦.٨٧
٢٠٠٦	٦٩.٨٠	١٨.٩٧	١٠٠.٠٦	٤٥.٠٥
٢٠٠٧	٩٠.٢١	٢١.٦٩	١٥٠.١٢	٥٨.٢٠
٢٠٠٨	١١٥.١٣	٢٢.١٥	٢٠٠.٣٣	٦٣.٥٠
٢٠٠٩	٩٥.٥٥	٢٢.٢٧	١٧٠.١٢	٤٨.١٢
٢٠١٠	١٠٦.٨٦	٢٠.٢٣	١٨٧.٠٠	٦٤.٥٣
٢٠١١	١٣١.٥٩	١٩.٦٠	٢٢٩.٩٣	٦٥.٥٧
٢٠١٢	١٥٥.٥٩	٢١.١٤	٢٥٦.٥٣	٦٨.٤٨
٢٠١٣	١٦٨.١٦	٢٢.٥٢	٢٧٠.٥٨	٦٩.٣٦
٢٠١٤	١٧٣.٨٣	٢٢.٩٨	٢٧٦.٠٢	٦٨.٤٧
٢٠١٥	١٧٤.٦٨	٢٦.٧٠	٢٦٣.٠٠	٧٣.٤٤
٢٠١٦	١٤٠.١٧	٢١.٧٣	٢٧١.٠٠	٧٥.٩٠
٢٠١٧	١٣٤.٥٢	١٩.٥٤	٢٦٨.٠٠	٧٠.٩٦
المتوسط	١٢٤.٢٧	٢١.٣٦	٢٠٩.٨٠	٦٢.٩٦

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

وفيما يتعلق بنسبة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى: تشير بيانات الجدول رقم (٧)، ان متوسط قيمة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات نحو ٦٢.٩٥% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٤٥.٠٥% عام ٢٠٠٦، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٧٥.٩٠% عام ٢٠١٦، بمقدار بلغ نحو ٣٠.٨٥%، وبنسبة بلغت نحو ٦٨.٤٧% عن عام ٢٠٠٦، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٨)، أن قيمة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى

٢.٣١٤%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٣.٦٨% من متوسط قيمة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٧٦ ، أى أن حوالى ٧٦% من التغيرات الحادثة فى قيمة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

مما سبق يتضح ان الامارات احتلت المركز الاول لتطور قيمة الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة بحوالى ٦٢.٩٦%، يليها السعودية بنحو٢١.٣٦% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٨): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الواردات السلعية فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	الواردات السلعية	ص^ = ٦٦.١٩١ + ٨.٢٩٧ سـ (٥.٠٨٨)**	١٢٤.٢٧	٨.٢٩٧	٦.٦٨	٢٥.٨٨**	٠.٧١
	الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ = ١٩.٥٧٢ + ٠.٢٥٥ سـ (١.٦٣٣)	٢١.٣٦	–	–	٢.٨٠	٠.٢١
الامارات	الواردات السلعية	ص^ = ٩٨.١٠٩ + ١٥.٩٥٥ سـ (٨.١٠٩)**	٢٠٩.٨٠	١٥.٩٥٥	٧.٦٠	٦٥.٧٥**	٠.٨٤
	الواردات السلعية الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ = ٤٦.٧٦٢ + ٢.٣١٤ سـ (٥.٩٦٨)**	٦٢.٩٦	٢.٣١٤	٣.٦٨	٣٥.٦١**	٠.٧٦

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (٧).**

٥- الميزان التجارى:

أ- المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الجدول رقم (٩)، ان متوسط الميزان التجارى بلغ فى السعودية نحو ١٤٢.٠٨ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٢٨.٧٨

مليار دولار عام ٢٠١٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٢٣٣.١١ مليار دولار عام ٢٠١١، بمقدار بلغ نحو ٢٠٤.٣٣ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٧٩.٩٧% عن عام ٢٠١٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور الميزان التجارى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٠)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بالميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى: تشير بيانات الجدول رقم (٩)، ان متوسط الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٢٦.٠١% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٤.٤١% عام ٢٠١٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٣٨.٤٦% عام ٢٠٠٦، بمقدار بلغ نحو ٣٤.٠٥%، وبنسبة بلغت نحو ٧٧٢.١٠% عن عام ٢٠١٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٠)، أن قيمة الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٢.٥١٠%، بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٩.٦٥% من متوسط قيمة الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٩ ، أى أن حوالى ٦٩% من التغيرات الحادثة لقيمة الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى بالسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (٩)، ان متوسط قيمة الميزان التجارى بلغ فى الامارات نحو ٤٧.٨٥ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٣.٢١ مليار دولار عام ٢٠٠٨، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٠٣.٦٣ مليار دولار عام ٢٠١٣، بمقدار بلغ نحو ٩٠.٤٢ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٦٨٤.٤٨% عن عام ٢٠١٣، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان

التجارى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٠)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بالميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى: تشير بيانات الجدول رقم (٩)، ان متوسط الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات نحو ١٤.٦٢% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٤.١٩% عام ٢٠٠٨، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٢٧.٥٥% عام ٢٠١٢، بمقدار بلغ نحو ٢٣.٣٦%، وبنسبة بلغت نحو ٥٥٧.٥١% عن عام ٢٠٠٨، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قيمة الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٠)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٩): تطور الميزان التجارى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الميزان التجارى إلى الناتج المحلى الاجمالى %	الامارات	الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى %
٢٠٠٥	١٢١.٢٥	٣٦.٩١	٣٣.١٤	١٨.٣٥
٢٠٠٦	١٤١.٥١	٣٨.٤٦	٤٥.٥٣	٢٠.٥٠
٢٠٠٧	١٤٣.١٢	٣٤.٤١	٢٨.٥١	١١.٠٥
٢٠٠٨	١٩٨.٣٣	٣٨.١٦	١٣.٢١	٤.١٩
٢٠٠٩	٩٦.٧٦	٢٢.٥٥	٢١.٦٨	٦.١٣
٢٠١٠	١٤٤.٢٨	٢٧.٣١	٢٦.٥٤	٩.١٦
٢٠١١	٢٣٣.١١	٣٤.٧٣	٧٢.١١	٢٠.٥٦
٢٠١٢	٢٣٢.٨١	٣١.٦٣	١٠٣.٢٠	٢٧.٥٥
٢٠١٣	٢٠٧.٧١	٢٧.٨٢	١٠٣.٦٣	٢٦.٥٦
٢٠١٤	١٦٨.٦٠	٢٢.٢٩	٦٧.٠٢	١٦.٦٢
٢٠١٥	٢٨.٨٧	٤.٤١	٣٧.٥٠	١٠.٤٧
٢٠١٦	٤٣.٤١	٦.٧٣	٢٤.٠٠	٦.٧٢
٢٠١٧	٨٧.٣٢	١٢.٦٨	٤٦.٠٠	١٢.١٨
المتوسط	١٤٢.٠٨	٢٦.٠١	٤٧.٨٥	١٤.٦٢

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

مما سبق يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول لقيمة الميزان التجارى بالنسبة الى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة بحوالى ٢٦.٠١%، يليها الامارات بنحو ١٤.٦٢% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٠): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الميزان التجارى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	الميزان التجارى	ص^ = ١٧٧.٨٤٦ – ٥.١٠٩ سـ (-١.٠٠٤)	١٤٢.٠٨	–	–	١.٠٨	٠.٠٧
	الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ = ٤٣.٥٧٥ – ٢.٥١٠ سـ (-٥.٠٠٢) ٢٦.٠١	٢٦.٠١	٢.٥١٠	٩.٦٥	٢٥.٢٢	٠.٦٩
الامارات	الميزان التجارى	ص^ = ٣٢.١٨٠ + ٢.٢٣٩ سـ (١.٠١٠)	٤٧.٨٥	–	–	١.٠٢	٠.٠١
	الميزان التجارى الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ = ١٥.٠٦٨ – ٠.٠٦٤ سـ (-٠.١٠٨)	١٤.٦٢	–	–	٠.٠١	٠.٠٠١

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (٩).**

٦- اجمالى التجارة الخارجية:

أ- المملكة العربية السعودية:

تشير بيانات الجدول رقم (١١)، ان متوسط اجمالى التجارة الخارجية بلغ فى السعودية نحو ٣٩٠.٦٣ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٢٤٠.١٧ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٥٤٤.٠٣ مليار دولار عام ٢٠١٣، بمقدار بلغ نحو ٣٠٣.٨٦ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ١٢٦.٥١% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط قيمة التجارة الخارجية للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٢)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر.

وفيما يتعلق بقيمة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى: ويسمى مؤشر الانكشاف الاقتصادى ويسمى أيضاً درجة الانفتاح الاقتصادى تعبيراً عن مدى الانفتاح الاقتصادى للدولة على العالم الخارجى، ففى حالة ارتفاع هذا المؤشر، فان ذلك يدل على درجة تأثر الإقتصاد بدرجة كبيرة بالتجارة الخارجية، ويكون فى حالة تبعية للخارج، ويؤكد على ضرورة تجنب الاعتماد شبه الكلى للنشاط الاقتصادى للدولة على التصدير والاستيراد، وتشير بيانات الجدول رقم (١١)، ان متوسط درجة الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة بلغ فى السعودية نحو ٦٨.٧٢% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٥٠.٢٠% عام ٢٠١٦، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٨٢.٤٥% عام ٢٠٠٨، بمقدار بلغ نحو ٣٢.٢٥%، وبنسبة بلغت نحو ٦٤.٢٤% عن عام ٢٠١٦، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور مؤشر الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن قيمة مؤشر الانكشاف الاقتصادى للسعودية قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٢%، بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٢.٩١% من متوسط مؤشر الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٢ ، أى أن حوالى ٦٢% من التغيرات الحادثة لمؤشر الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وفيما يتعلق بنسبة قيمة الصادرات الى قيمة الواردات: يشير هذا المعيار إلى المركز التجارى للدولة أو كفاءة التجارة الخارجية لها مقدرتها على تغطية نفقات وارداتها الكلية من حصيلة صادراتها، وتشير زيادة قيمته عن ١٠٠% إلى وجود فائضاً فى الميزان التجارى، نظراً لان قيمة الصادرات تكفى لسد نفقات الاستيراد، وتوفر للدولة النقد الأجنبى لذلك، وتشير بيانات الجدول رقم (١١)، ان نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات بلغ فى السعودية نحو ٢٢٥.٦٦% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١١٦.٥٣% عام ٢٠١٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٣٠٣.٩٢% عام ٢٠٠٥، بمقدار بلغ نحو ١٨٧.٣٩%، وبنسبة بلغت نحو ١٦٠.٨١% عن عام

٢٠١٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن نسبة قيمة الصادرات الى قيمة الواردات للسعودية قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١٣.٣٤١%، بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ٥.٩٢% من متوسط نسبة الصادرات إلى الواردات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٧٢، أى أن حوالى ٧٢% من التغيرات الحادثة لنسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (١١)، ان متوسط اجمالى التجارة الخارجية بلغ فى الامارات نحو ٤٦٧.٤٤ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٢٠٢.٤٤ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٦٤٤.٧٩ مليار دولار عام ٢٠١٣، بمقدار بلغ نحو ٤٤٢.٣٥ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٢١٨.٥١% عن عام ٢٠١٣، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط إجمالى التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن قيمة اجمالى التجارة الخارجية للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٣٤.١٤٩%، بمعدل تزايد سنوى بلغ نحو ٧.٣١% من اجمالى قيمة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٧٦ ، أى أن حوالى ٧٦% من التغيرات الحادثة لاجمالى قيمة التجارة الخارجية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وفيما يتعلق بقيمة التجارة الخارجية الى الناتج المحلى الاجمالى: تشير بيانات الجدول رقم (١١)، ان متوسط درجة الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة بلغ فى السعودية نحو ١٤٠.٥٣% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٠٢.٣٧% عام ٢٠٠٩، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٦٥.٢٨% عام ٢٠١٣،

بمقدار بلغ نحو ٦٢.٩١%، وبنسبة بلغت نحو ٦١.٤٥% عن عام ٢٠٠٩، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور مؤشر الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٢)، أن قيمة مؤشر الانكشاف الاقتصادى للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٤.٥٦٣%، بمعدل تزايد سنوى بلغ نحو ٣.٢٤% من متوسط مؤشر الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٦ ، أى أن حوالى ٦٦% من التغيرات الحادثة لمؤشر الانكشاف الاقتصادى خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

جدول رقم (١١): تطور اجمالى التجارة الخارجية فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية			الامارات		
	اجمالى التجارة الخارجية	الانكشاف الاقتصادى	تغطية الصادرات للواردات%	اجمالى التجارة الخارجية	الانكشاف الاقتصادى	تغطية الصادرات للواردات%
٢٠٠٥	٢٤٠.١٧	٧٣.١٢	٣٠٣.٩٢	٢٠٢.٤٤	١١٢.٠٨	١٣٩.١٥
٢٠٠٦	٢٨١.١١	٧٦.٤١	٣٠٢.٧٤	٢٤٥.٦٥	١١٠.٥٩	١٤٥.٥٠
٢٠٠٧	٣٢٣.٥٤	٧٧.٧٨	٢٥٨.٦٥	٣٢٨.٧٥	١٢٧.٤٦	١١٨.٩٩
٢٠٠٨	٤٢٨.٥٩	٨٢.٤٥	٢٧٢.٢٧	٤١٣.٨٧	١٣١.١٩	١٠٦.٥٩
٢٠٠٩	٢٨٧.٨٦	٦٧.٠٨	٢٠١.٢٧	٣٦١.٩٢	١٠٢.٣٧	١١٢.٧٤
٢٠١٠	٣٥٨.٠٠	٦٧.٧٨	٢٣٥.٠٢	٤٠٠.٥٤	١٣٨.٢٢	١١٤.١٩
٢٠١١	٤٩٦.٢٩	٧٣.٩٤	٢٧٧.١٥	٥٣١.٩٧	١٥١.٧٠	١٣١.٣٦
٢٠١٢	٥٤٣.٩٩	٧٣.٩١	٢٤٩.٦٣	٦١٦.٢٦	١٦٤.٥٢	١٤٠.٢٣
٢٠١٣	٥٤٤.٠٣	٧٢.٨٦	٢٢٣.٥٢	٦٤٤.٧٩	١٦٥.٢٨	١٣٨.٣٠
٢٠١٤	٥١٦.٢٦	٦٨.٢٦	١٩٦.٩٩	٦١٩.٠٦	١٥٣.٥٦	١٢٤.٢٨
٢٠١٥	٣٧٨.٢٣	٥٧.٨١	١١٦.٥٣	٥٦٣.٥٠	١٥٧.٣٥	١١٤.٢٦
٢٠١٦	٣٢٣.٧٥	٥٠.٢٠	١٣٠.٩٧	٥٦٦.٠٠	١٥٨.٥٢	١٠٨.٨٦
٢٠١٧	٣٥٦.٣٦	٥١.٧٥	١٦٤.٩١	٥٨٢.٠٠	١٥٤.٠٩	١١٧.١٦
المتوسط	٣٩٠.٦٣	٦٨.٧٢	٢٢٥.٦٦	٤٦٧.٤٤	١٤٠.٥٣	١٢٣.٩٧

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

وفيما يتعلق بنسبة قيمة الصادرات الى قيمة الواردات: تشير بيانات الجدول رقم (١١)، ان متوسط نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات بلغ فى الامارات نحو ١٢٣.٩٧% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٠٦.٥٩% عام ٢٠٠٨، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٤٥.٥٠% عام ٢٠٠٦، بمقدار بلغ نحو ٣٨.٩١%، وبنسبة بلغت نحو ١٣٥.٥١% عن عام ٢٠٠٨، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور نسبة قيمة الصادرات إلى قيمة الواردات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٢)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر.

جدول رقم (١٢): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الناتج المحلى الاجمالى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	اجمالى التجارة الخارجية	ص^م = ٣١٠.٢٢٨ + ١١.٤٨٦ سم (١.٥٦٤)	٣٩٠.٦٣	–	–	٢.٤٤	٠.١٩
	الانكشاف الاقتصادى	ص^م = ٨٢.٧٢٠ – ٢.٠ سم (-٤.٢٣٧)	٦٨.٧٢	٢	٢.٩١	١٧.٩٥**	٠.٦٢
	تغطية الصادرات للواردات	ص^م = ٣١٩.٠٤٨ – ١٣.٣٤١ سم (-٥.٣٩٧)	٢٢٥.٦٩	١٣.٣٤١	٥.٩٢	٢٩.١٢**	٠.٧٢
الامارات	اجمالى التجارة الخارجية	ص^م = ٢٢٨.٣٩٨ + ٣٤.١٤٩ سم (٦.٣٦١)	٤٦٧.٤٤	٣٤.١٤٩	٧.٣١	٤٠.٤٥**	٠.٧٦
	الانكشاف الاقتصادى	ص^م = ١٠٨.٥٩١ + ٤.٥٦٣ سم (٤.٦٧٣)	١٤٠.٥٣	٤.٥٦٣	٣.٢٤	٢١.٨٤**	٠.٦٦
	تغطية الصادرات للواردات	ص^م = ١٣١.٨١٠ – ١.١٢٠ سم (-١.١٤٧)	١٢٣.٩٧	–	–	١.٣١	٠.١١

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (١١).**

مما سبق يتضح فيما يتعلق بمؤشر الانكشاف الاقتصادى ان الامارات احتلت المركز الاول بحوالى ١٤٠.٥٣%، يليها السعودية بنحو ٦٨.٧٢%، وفيما يتعلق

بمعدل تغطية الصادرات للواردات احتلت السعودية المركز الاول بنحو ٢٢٥.٦٦% يليها الامارات بنحو ١٢٣.٩٧% خلال فترة الدراسة.

٦- الاستهلاك المحلى:

أ- المملكة العربية السعودية:

تلعب دالة الاستهلاك فى الاقتصاد الكلى دور المحرض لزيادة الطلب الفعال وبالتالى زيادة الانتاج والدخل القومى، فهو مؤشر لزيادة الاستثمارات لتغطية الاستهلاك المتوقع، وتشير بيانات الجدول رقم (١٣)، ان متوسط الاستهلاك المحلى بلغ فى السعودية نحو ٣١٩.٦٦ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٥٦.٦٠ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٤٥٩.٩٩ مليار دولار عام ٢٠١٥، بمقدار بلغ نحو ٣٠٣.٣٩ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ١٩٣.٧٣% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الاستهلاك المحلى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٤)، أن متوسط الاستهلاك المحلى للسعودية قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٢٧.٩٧٧ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٨.٧٥٢% من متوسط الاستهلاك المحلى للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٩٧ أى أن حوالى ٩٧% من التغيرات الحادثة فى متوسط الاستهلاك المحلى للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وفيما يتعلق بأهمية الاستهلاك المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى: كما تشير بيانات الجدول رقم (١٣)، ان متوسط الاستهلاك المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٥٤.٧٣% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٤٤.٥٨% عام ٢٠٠٨، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٧٠.٣١% عام ٢٠١٥، بمقدار بلغ نحو ٢٥.٧٣%، وبنسبة بلغت نحو ٥٧.٧١% عن عام ٢٠٠٨، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٤)، أن

متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١.٧٣٣%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٣.١٦٦% من متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٥٩ أى أن حوالى ٥٩% من التغيرات الحادثة فى متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (١٣)، ان متوسط الاستهلاك المحلى بلغ فى الامارات نحو ١٦٥.٩٠ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١١٥.٩٨ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٢٠٧.٢ مليار دولار عام ٢٠٠٨، بمقدار بلغ نحو ٩١.٢٢ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٧٨.٦٥% عن عام ٢٠٠٨، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الاستهلاك المحلى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٤)، أن متوسط الاستهلاك المحلى للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٣.١٦٣ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ١.٩٠٧% من متوسط الاستهلاك المحلى للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٢٧ أى أن حوالى ٢٧% من التغيرات الحادثة فى متوسط الاستهلاك المحلى للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

وفيما يتعلق بأهمية الاستهلاك المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى: كما تشير بيانات الجدول رقم (١٣)، ان متوسط الاستهلاك المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات نحو ٥٢.٤٦% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٤٠.٢٨% عام ٢٠١٣، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٦٦.٨٣% عام ٢٠٠٧، بمقدار بلغ نحو ٢٦.٥٥%، وبنسبة بلغت نحو ٦٥.٩١% عن عام ٢٠١٣،

وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٤)، أن متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١.٦٥٩%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٣.١٦٢% من متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٤٨ أى أن حوالى ٤٨% من التغيرات الحادثة فى متوسط الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

جدول رقم (١٣): تطور الاستهلاك المحلى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الاستهلاك المحلى إلى الناتج المحلى الاجمالى %	الامارات	الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى %
٢٠٠٥	١٥٦.٦٠	٤٧.٦٨	١١٥.٩٨	٦٤.٢١
٢٠٠٦	١٨١.١٦	٤٩.٢٤	١٣٩.٨١	٦٢.٩٤
٢٠٠٧	٢٠١.٨١	٤٨.٥٢	١٧٢.٣٧	٦٦.٨٣
٢٠٠٨	٢٣١.٧٥	٤٤.٥٨	٢٠٧.٢٠	٦٥.٦٨
٢٠٠٩	٢٥٣.٠٢	٥٨.٩٧	١٥٨.٥٢	٤٤.٨٤
٢٠١٠	٢٧٧.٢٢	٥٢.٤٨	١٥١.٥٩	٥٢.٣١
٢٠١١	٣١١.٩٥	٤٦.٤٧	١٦٩.٥٩	٤٨.٣٦
٢٠١٢	٣٥٦.٤٢	٤٨.٤٣	١٥٦.٧٤	٤١.٨٤
٢٠١٣	٣٩١.٢٧	٥٢.٤٠	١٥٧.١٤	٤٠.٢٨
٢٠١٤	٤٣٩.٧٤	٥٨.١٤	١٩٠.١٧	٤٧.١٧
٢٠١٥	٤٥٩.٩٩	٧٠.٣١	١٧١.٢٢	٤٧.٨١
٢٠١٦	٤٤٢.٦٩	٦٨.٦٤	١٧٣.٩٢	٤٨.٧١
٢٠١٧	٤٥١.٩٠	٦٥.٦٣	١٩٢.٣٩	٥٠.٩٤
المتوسط	٣١٩.٦٦	٥٤.٧٣	١٦٥.٩٠	٥٢.٤٦

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، data.albankaldawli.org/indicator

مما سبق يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول لاهمية الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى بحوالى ٥٤.٧٣%، والامارات بنحو ٥٢.٤٦% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٤): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الاستهلاك المحلى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧).

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	الاستهلاك المحلى	ص^ = ١٢٣.٨١٥ + ٢٧.٩٧٧ س (١٨.٧٦٨)**	٣١٩.٦٥	٢٧.٩٧٧	٨.٧٥٢	٣٥٢.٢٣**	٠.٩٧
	الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ = ٤٢.٦٠١ + ١.٧٣٣ س (٣.٩٨٧)**	٥٤.٧٣	١.٧٣٣	٣.١٦٦	١٥.٨٩**	٠.٥٩
الامارات	الاستهلاك المحلى	ص^ = ١٤٣.٧٥٣ + ٣.١٦٣ س (٢.٠١٩)*	١٦٥.٩٠	٣.١٦٣	١.٩٠٧	٤.٠٧*	٠.٢٧
	الاستهلاك المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ = ٦٤.٠٧٠ – ١.٦٥٩ س (-٣.٢٢٤)**	٥٢.٤٦	١.٦٥٩	٣.١٦٢	١٠.٣٩**	٠.٤٨

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (١٣).**

٧- الادخار المحلى:

أ- المملكة العربية السعودية:

يعتبر الادخار المحلى هو إحدى القنوات التى تقود الاستثمار، فكلما ارتفع زاد الاستثمار وبالتالى خلق فرص عمالة جديدة، وبالتالى فإن حدوث فجوة فى الادخار المحلى، يتم اللجوء إلى الاستثمارات الأجنبية لتحقيق برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالدول، وتشير بيانات الجدول رقم (١٥)، ان متوسط الادخار المحلى بلغ فى السعودية نحو ٢٣٧.٤١ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٥٩.٨١ مليار دولار عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٣٦٠.١٠ مليار دولار عام ٢٠١٢، بمقدار بلغ نحو ٢٠٠.٢٩ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ١٢٥.٣٣% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط

الادخار المحلى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٦)، أنه لم يتأكد احصائياً معنوية النموذج المقدرة خلال فترة الدراسة.

وفيما يتعلق بأهمية الادخار المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى: كما تشير بيانات الجدول رقم (١٥)، ان متوسط الادخار المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى السعودية نحو ٤٢.٠٣% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٢٥.٥٠% عام ٢٠١٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٥٢.٧٥% عام ٢٠٠٨، بمقدار بلغ نحو ٢٧.٢٥%، وبنسبة بلغت نحو ١٠٦.٨٦% عن عام ٢٠٠٨، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٦)، أن متوسط الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١.٨٤٥%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٤.٣٩% من متوسط الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٥٤ أى أن حوالى ٥٤% من التغيرات الحادثة فى متوسط الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (١٥)، ان متوسط الادخار المحلى بلغ فى الامارات نحو ١١٥.٥٧ مليار دولار خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٥٧.٩٦ مليار دولار عام ٢٠١٠، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٧٧.٥٢ مليار دولار عام ٢٠١٧، بمقدار بلغ نحو ١١٩.٥٦ مليار دولار، وبنسبة بلغت نحو ٢٠٦.٢٨% عن عام ٢٠١٧، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الادخار المحلى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٦)، أن متوسط الادخار المحلى للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٨.٤٦٨ مليار دولار، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٧.٣٣% من متوسط الادخار المحلى للامارات خلال فترة

الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٦٦ أى أن حوالى ٦٦% من التغيرات الحادثة فى متوسط الادخار المحلى للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

جدول رقم (١٥): تطور الادخار المحلى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الادخار المحلى إلى الناتج المحلى الاجمالى %	الامارات	الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى %
٢٠٠٥	١٥٩.٨١	٤٨.٦٥	٦٨.٦٤	٣٨.٠٠
٢٠٠٦	١٨٢.٨٢	٤٩.٦٩	٨٤.٤١	٣٨.٠٠
٢٠٠٧	٢٠٣.٥٢	٤٨.٩٣	١٠٣.١٧	٤٠.٠٠
٢٠٠٨	٢٧٤.٢٠	٥٢.٧٥	٩٤.٦٤	٣٠.٠٠
٢٠٠٩	١٥٧.٠٤	٣٦.٦٠	١٠٢.٥٣	٢٩.٠٠
٢٠١٠	٢٣٠.١١	٤٣.٥٦	٥٧.٩٦	٢٠.٠٠
٢٠١١	٣٣٩.٥٨	٥٠.٥٩	٦٦.٦٣	١٩.٠٠
٢٠١٢	٣٦٠.١٠	٤٨.٩٣	١٤٦.٠٩	٣٩.٠٠
٢٠١٣	٣٣٣.٠٧	٤٤.٦١	١٣٦.٥٤	٣٥.٠٠
٢٠١٤	٢٩٤.٤١	٣٨.٩٣	١٥٣.١٩	٣٨.٠٠
٢٠١٥	١٦٦.٨٦	٢٥.٥٠	١٦٤.٧٤	٤٦.٠٠
٢٠١٦	١٧٥.٦٥	٢٧.٢٤	١٤٦.٣٩	٤١.٠٠
٢٠١٧	٢٠٩.١٣	٣٠.٣٧	١٧٧.٥٢	٤٧.٠٠
المتوسط	٢٣٧.٤١	٤٢.٠٣	١١٥.٥٧	٣٥.٣٨

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

وفيما يتعلق بأهمية الادخار المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى: كما تشير بيانات الجدول رقم (١٥)، ان متوسط الادخار المحلى بالنسبة للناتج المحلى الاجمالى بلغ فى الامارات نحو ٣٥.٣٨% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١٩% عام ٢٠١١، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٤٧% عام ٢٠١٧، بمقدار بلغ نحو ٢٨%، وبنسبة بلغت نحو ١٤٧.٣٦% عن عام ٢٠١١، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور متوسط الادخار المحلى الى الناتج المحلى

الاجمالى للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٦)، أنه لم يتأكد إحصائياً معنوية النموذج المقدر خلال فترة الدراسة.

مما سبق يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول لاهمية الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى خلال فترة الدراسة بحوالى ٤٢.٠٣%، يليها الامارات بنحو ٣٨.٣٨% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٦): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور الادخار المحلى فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧).

	البيان	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
				مقدار	معدل %		
السعودية	الادخار المحلى	ص^ر = ٢١٢.١٧٣ + ٣.٦٠٥ سر (٠.٦٤٢)	٢٣٧.٤١	–	–	٠.٤١	٠.٠٣
	الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ر = ٥٤.٩٣٩ – ١.٨٤٥ سر (-٣.٩٢٣)**	٤٢.٠٣	١.٨٤٥	٤.٣٩	١٥.٣٨**	٠.٥٤
الامارات	الادخار المحلى	ص^ر = ٥٦.٢٩٤ + ٨.٤٦٨ سر (٤.٦٦٨)**	١١٥.٥٧	٨.٤٦٨	٧.٣٣	٢١.٧٩**	٠.٦٦
	الادخار المحلى الى الناتج المحلى الاجمالى %	ص^ر = ٢٩.٦٩٢ + ٠.٨١٣ سر (١.٢٩٦)	٣٥.٣٨	–	–	١.٦٧	٠.١٣

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (١٥).**

٨- قوة العمل:

أ- المملكة العربية السعودية:

قوة العمل هو تعداد الاشخاص الذين يعملون او اللذين يبحثون عن عمل مدفوع الاجر فى ذلك المجتمع من بداية الشباب الى سن التقاعد، وتشير بيانات الجدول رقم (١٧)، ان متوسط قوة العمل بلغ فى السعودية نحو ٥٤.٣٧% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٥١.٧٦% عام ٢٠٠٩، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٥٨.١٤% عام ٢٠١٧، بمقدار بلغ نحو ٦.٣٨%، وبنسبة بلغت نحو ١٢.٣٢% عن عام ٢٠٠٩، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قوة العمل

للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٨)، أن متوسط قوة العمل للسعودية قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٠.٦٠%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ١.١٠% من متوسط قوة العمل للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٩٠% أى أن حوالى ٩٠% من التغيرات الحادثة فى متوسط قوة العمل للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠١.

جدول رقم (١٧): تطور قوة العمل فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الامارات
٢٠٠٥	٥٢.٠٩	٧٥.٩٤
٢٠٠٦	٥٢.١٥	٧٦.٥٦
٢٠٠٧	٥٢.٠٣	٧٧.٧٥
٢٠٠٨	٥١.٩٥	٧٩.١٠
٢٠٠٩	٥١.٧٦	٨٠.١٠
٢٠١٠	٥٢.٦٨	٨١.٢٦
٢٠١١	٥٣.٧٥	٨١.٤٩
٢٠١٢	٥٤.٩٣	٨١.٥٩
٢٠١٣	٥٥.٨٩	٨١.٧٥
٢٠١٤	٥٦.٤٩	٨٢.١١
٢٠١٥	٥٧.٣٣	٨٢.٥٩
٢٠١٦	٥٧.٦٦	٨٢.٢٨
٢٠١٧	٥٨.١٤	٨١.٢٩
المتوسط	**٥٤.٣٧**	**٨٠.٢٩**

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (١٧)، ان متوسط قوة العمل بلغ فى الامارات نحو ٨٠.٢٩% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٧٥.٩٤% عام ٢٠٠٥، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٨٢.٥٩% عام ٢٠١٥، بمقدار بلغ نحو ٦.٦٥%، وبنسبة بلغت نحو ٨.٧٥% عن عام ٢٠٠٥، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور قوة العمل للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (١٨)، أن

متوسط قوة العمل للامارات قد تزايد بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٠.٥٠٩%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٠.٦٣٠% من متوسط قوة العمل للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٧٦ أى أن حوالى ٧٦% من التغيرات الحادثة فى متوسط قوة العمل للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

مما سبق يتضح ان الامارات احتلت المركز الاول بالنسبة لقوة العمل خلال فترة الدراسة بحوالى ٨٠.٢٩%، يليها السعودية بنحو ٥٤.٣٧% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (١٨): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور قوة العمل فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

الدولة	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
			مقدار	معدل %		
السعودية	ص^م = ٥٠.١٧٤ + ٠.٦٠٠ سم (١٠.١٩٤)**	٥٤.٣٧	٠.٦٠٠	١.١٠	١٠٣.٩٢**	٠.٩٠
الامارات	ص^م = ٧٦.٧٢٧ + ٠.٥٠٩ سم (٦.٢٥٨)**	٨٠.٢٩	٠.٥٠٩	٠.٦٣	٣٩.١٦**	٠.٧٦

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (١٧).**

٩- التضخم:

أ- المملكة العربية السعودية:

يعتبر معدل التضخم مؤشر للسياسة النقدية، وجدير بالذكر فان ارتفاع معدلات التضخم يؤدى الى افساد المناخ الاستثمارى عن طريق انخفاض الثقة فى العملة المحلية، وما ينتج من ذلك من تأثيرات فى سياسات التسعير وتكاليف الانتاج والارباح، وتشير بيانات الجدول رقم (١٩)، ان متوسط معدل التضخم بلغ فى السعودية نحو ١٠.٨٧% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ١.٢٢% عام ٢٠١٣، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ٢٠.١٥% عام ٢٠٠٥، بمقدار بلغ نحو ١٨.٩٣%،

وبنسبة بلغت نحو ١٥٥١.٦٣% عن عام ٢٠١٣، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل التضخم للسعودية خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢٠)، أن متوسط معدل التضخم للسعودية قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ٠.٩٤٨%، بمعدل زيادة سنوى بلغ نحو ٨.٧٢% من متوسط معدل التضخم للسعودية خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٢٩ أى أن حوالى ٢٩% من التغيرات الحادثة فى متوسط معدل التضخم للسعودية خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

جدول رقم (١٩): تطور معدل التضخم الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧) (الوحدة بالمليار دولار)

السنة	السعودية	الامارات
٢٠٠٥	٢٠.١٥	١٦.٥٣
٢٠٠٦	١١.٥٧	١١.٩٦
٢٠٠٧	٨.٤٤	١٢.٥٣
٢٠٠٨	١٧.٦٩	١٨.٥٣
٢٠٠٩	١٥.٧١	١٥.١٨
٢٠١٠	١٧.١٩	١٢.٤٩
٢٠١١	١٥.٥٣	١٣.١٧
٢٠١٢	٤.٠٢	٢.٢٤
٢٠١٣	١.٢٢	٠.٨٧
٢٠١٤	٢.٢٧	٠.٩١
٢٠١٥	١٦.٩١	١٥.٤٨
٢٠١٦	٣.٠٥	٣.٢٧
٢٠١٧	٧.٥٧	٥.٢٧
المتوسط	**١٠.٨٧**	**٩.٨٨**

المصدر: حسبت وجمعت من: تقديرات البنك الدولى ، **data.albankaldawli.org/indicator**

ب- الامارات المتحدة:

تشير بيانات الجدول رقم (١٩)، ان متوسط معدل التضخم بلغ فى الامارات نحو ٩.٨٨% خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)، بحد أدنى بلغ نحو ٠.٨٧% عام ٢٠١٣، فى حين بلغ الحد الاقصى نحو ١٨.٥٣% عام ٢٠٠٨، بمقدار بلغ نحو

١٧.٦٦%، وبنسبة بلغت نحو ٢١٢٩.٨٨% عن عام ٢٠١٣، وبتقدير معادلة الاتجاه الزمنى العام لتطور معدل التضخم للامارات خلال فترة الدراسة، يتضح من الجدول رقم (٢٠)، أن متوسط معدل التضخم للامارات قد تناقص بمقدار سنوى معنوى إحصائياً بلغ حوالى ١.٠٤٩%، بمعدل تناقص سنوى بلغ نحو ١٠.٦١% من متوسط معدل التضخم للامارات خلال فترة الدراسة، كما قدر معامل التحديد بنحو ٠.٤١ أى أن حوالى ٤١% من التغيرات الحادثة فى متوسط معدل التضخم للامارات خلال فترة الدراسة، ترجع إلى العوامل التى يعكسها عنصر الزمن، وقد تأكدت إحصائياً معنوية النموذج المقدر عند مستوى معنوية ٠.٠٠١.

مما سبق يتضح ان السعودية احتلت المركز الاول بارتفاع معدل التضخم خلال فترة الدراسة بحوالى ١٠.٨٧%، تليها الامارات بنحو ٩.٨٨% خلال فترة الدراسة.

جدول رقم (٢٠): النماذج المقدرة للاتجاه الزمني العام لتطور معدل التضخم فى الدول موضع الدراسة خلال الفترة (٢٠٠٥-٢٠١٧)

الدولة	نموذج الاتجاه الزمني العام	متوسط الظاهرة	التغير السنوي		F	R^2
			مقدار	معدل %		
السعودية	ص^ن = ١٧.٥١٠ – ٠.٩٤٨ سن (-٢.١٦٩)*	١٠.٨٧	٠.٩٤٨	٨.٧٢	٤.٧٠*	٠.٢٩
الامارات	ص^ن = ١٧.٢٢٣ – ١.٠٤٩ سن (-٢.٧٤٧)**	٩.٨٨	١.٠٤٩	١٠.٦١	٧.٥٤**	٠.٤١

المصدر: حسبت وجمعت من: **بيانات الجدول رقم (١٩).**

المراجـــــع

١- البنك الدولى، " **مؤشرات التنمية العالمية** " ، اعداد متفرقة.

٢- الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (ESCWA)، التوقعات والتنبؤات العالمية لمنطقة الإسكوا، " **دور الاستثمار والإنفاق العام في النمو الاقتصادي** " ، العدد ٢، نيويورك، ٢٠١٨.

٣- الموقع الالكترونى للهيئة العامة للاستثمار بالمملكة العربية السعودية، http://www.sagia.gov.sa.

٤- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات بالنسبة لبيانات تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الواردة إلى دولة قطر للمدة (١٩٨٢-٢٠١٣).

٥- عبد الله بن ناصر أل داود، " **نظام الاستثمار الاجنبى بالمملكة العربية السعودية ومدى جلبه للاستثمار**"، مجلة المنارة للدراسات القانونية والادارية، العدد (٦)، الرباط، المغرب، ٢٠١٤.

٦- دولة الإمارات العربية المتحدة، مركز إحصاء أبو ظبى، " الكتاب الإحصائي السنوي لإمارة أبو ظبى " ، ٢٠١٨.

٧- دولة الإمارات العربية المتحدة، وزارة الاقتصاد، " **الاستثمار الأجنبي المباشر لدولة الإمارات العربية المتحدة** " ، ٢٠١٠.

٨- وزارة التخطيط، جهاز الاحصاء في قطر، "**مسح الاستثمار الأجنبي المباشر في دولة قطر** "، ٢٠٠٨.

٩- مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، " **احصاءات الاستثمار الاجنبى المباشر- الامم المتحدة** " ، مجموعة البنك الدولى، واشنطن، ٢٠١٨.